النخب السياسية العراقية وإدارة الاقتصاد السياسي الوطني : بين التدخل الدولي و صراع النفوذ

أ.م.د. سلام جبار شهاب*

salamshahab@yahoo.com

المستخلص

في المجتمعات الديمقراطية التي تمر بمرحلة انتقالية، يكون للنخب السياسية الناشئة دوراً هيكلياً في صياغة نمط الادارة الاقتصادية للبلاد. وفي العراق، تمت دراسة هذه العلاقة من خلال طريقة هذه النخب في ملء المؤسسات الموروثة من النظام الشمولي، وكيف أن الأطراف الدولية الفاعلة اعتمدت الإبقاء على تلك المؤسسات. وقد تم التحقق بين متغيرات البحث باستخدام المناهج الوصفية والكمية . ليتبين أن الطريقة التي اتبعتها النخب السياسية العراقية في الإدارة سمحت بخلق نظام اقتصادي مشوش سمته الاستبدادية التنافسية. وأن تشكيلة الاقتصاد العراقي وتكوينه امتزجت مع القيم السلوكية المتراكمة للنخب، وأهدافها المتوخاة في التعامل مع الاقتصاد. لذلك اتضح أن هذه النخب استثمرت الاقتصاد العراقي لتحقيق الغرض الانتخابي بشراء الولاءات من جهة، والتعامل مع الاقتصاد العراقي على أنه مولد للسلطة من خلال الاحتكار وضمان ديمومتها، معززاً ذلك مبدأ دولة الرعاية والهبات والفساد. وهو ما يتعارض مع الأهداف المرسومة للمرحلة الانتقالية التي وضعتها الأطراف الدولية.

الكلمات الرئيسة : النخب السياسية ، الاقتصاد السياسي للعراق، الدور الدولي، السلطة والادارة الاقتصادية.

IRAQI POLITICAL ELITES AND THE MANAGEMENT OF THE NATIONAL POLTICAL ECONOMY: BETWEEN INTERNATIONAL INTERVENTION AND POWER STRUGGLE

Assist. Prof. Dr. Salam Jabbar Shahab

Abstract

In transition democratic societies, emerging political elites have a structural role in reshaping of the economic management of the country. In Iraq, this relationship had been studied; through the way these elites filled the institutions inherited from the totalitarian system, and how the international actors have adopted the retention of these institutions. The research variables were checked by using descriptive and quantitative methods. These showed that the Iraqi political elites way of administration has created a chaotic economic system; characterized by competitive authoritarianism. The composition of Iraqi economy is usually combined with accumulated behavioral values of the elites, so it turned out that these elites made use of the Iraqi economy for electoral purposes to buy loyalties, and deal with the economy as a generator of power through monopolies, this act has reinforced the principle of the state patronage, gifts and corruption. which is contradicts the set of goals required to transitional period which set by the international parties.

Keywords: political elites, Iraq's Political Economy, International Role, Power and Economic Management.

* الجامعة التكنولوجية/ قسم العلوم التطبيقية

المقدمة:

تتداخل السياسة الاقتصادية مع القناعات الاجتماعية التي تشكل الرؤية حول السياسة الاقتصادية للبلاد ، وكيفية إدارة الموارد سواء الطبيعية أو البشرية، وإن الاختلاف يتمحور حول الرؤى المتعلقة بتخطيط العلاقة بين الطرفين الاقتصادي والاجتماعي ، ويكون المعبر الحقيقي لتفسير تلك التوجهات هي النخب السياسية، وخصوصاً في المجتمعات الديمقراطية، كونها تمثل خلاصة الرأي للهياكل الاجتماعية المختلفة أو المخولة بالمضي في مشروعها الذي تمثله . ومنذ عام 2003 أصبحت الظروف الطبيعية للتنوع الاجتماعي للنخب السياسية متاحاً في العراق بفعل التفكيك القسري لهياكل النظام السابق، التي كانت سائدة في إدارة النشاطات العامة في البلاد ومنها النشاط الاقتصادي، ووفقاً لآيديولوجية هذا النظام ، والممارسات التي تولدت بفعل إدارة السلطة من قبل الدكتاتورية، فقد خلقت هياكل شمولية للهيمنة الاقتصادية تدار من قبل العائلة والعشيرة وأولئك الموالين .

إن الدراسة، وبصدد إيجاد الخيوط المتشابكة بين رؤية النخب السياسية العراقية وادارة الاقتصاد السياسي ، فإنه ليس من السهل عزل الثقافات والتراكمات السائدة عن ادارة الاقتصاد السياسي للبلاد، سواء من جهة الجماهير كعناصر ضاغطة في متبنيات النخب السياسية الوطنية ، أو حتى النخب السياسية الحالية ذاتها، والتي على الرغم من كون بيئتها التي تنظمت فيها كانت في خارج البلاد، فإنها لم تستفد من ثقافة الادارة الاقتصادية، أو أنها عملت على عزل ذلك، نظراً للبيئة التي تحتاج أن تنشط بها .

مشكلة البحث : – عدم وجود برنامج سياسي مكتوب يتعلق بالأهداف الاقتصادية وآليات تحقيقها بالنسبة للنخب السياسية العراقية، وإن وجدت فهي عبارة عن أهداف تمثل في معظمها رؤية فوقية لإدارة الدولة وتمثل ركام لنظام الاشتراكي ، أو خليط مع مبادئ رأسمالية الدولة.

-الظروف التي نشأت في كنفها النخب السياسية كانت إستثنائية تعبر عن أزمة السلطة في البلاد. كذلك ، فإن المدة الزمنية التي تحركت فيها النخب السياسية الوطنية لم تكن كافية .

أهمية البحث : – معرفة مقدار الانسجام بين الأهداف العامة لمشروع حرية العراق والمتبنى من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبين ممارسات النخب السياسية الوطنية .

-هل كانت الظروف التي أنتجت السلطة الوطنية من قبل الأطراف الدولية مثالية في تهيئة مناخ اقتصادي مؤسسي قابل للنمو.

- ما موقف الأطراف المتبنية من النخب السياسية لإعادة إصلاح الأوضاع الاقتصادية وإدارتها لهذا القطاع .

فرضية البحث : يفترض البحث انحراف برنامج التحول وآليات الانتقال الاقتصادي نحو الليبرالية، والمرسوم من قبل الأطراف الدولية، باختراق أو عزل (انتقاء) الآليات المفروضة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية، والمزمع تطبيقها في العراق . بسبب الفهم والممارسة الخاطئة من قبل النخب السياسية الوطنية، فضلاً عن، أن البيئة التي تتحرك بها تلك النخب، والظروف السياسية السائدة، وطبيعة العملية السياسية في العراق، لم تكن مناسبة لتكييف رؤية وخطاب هذه النخب مع المشروع الدولي للانتقال الاقتصادي في العراق.

منهج البحث : ولغرض الوصول الى هدف البحث فإنه سيصار إلى استخدام: خليط من المناهج التي يراد منها الإيفاء بمتطلبات البحث منها المنهج التاريخي المقارن ، والمنهج الوصفي التحليلي ، فضلاً عن ، المنهج الاستقرائي لمتابعة النتائج الكمية التي تتعلق بحدود البحث .

حدود البحث : وبقصد الوصول إلى تلك الاعتبارات الواردة في أعلاه، فإنه سيتم تناول الموضوع من خلال التركيز على دور النخب السياسية العراقية بعد عام 2003 ، وعلاقتها بجماهيرها، ونوع الخطاب الاقتصادي الذي تطلقه تلك النخب، ومقدار انسجامه مع آليات التحول والانتقال الاقتصادي للبلاد نحو المؤسسية الاقتصادية ، ولذلك لن يصار الى تسمية جهة سياسية معينة ، ولا التطرق الى النخب السياسية التي لم تحظ بفرص الوصول إلى السلطة والاكتفاء بالخطاب السياسي العام الذي امتازت به القوى المشتركة بالحكم وحسب الطبيعة التوافقية في إدارة البلاد.

هدف البحث : يهدف البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية :

- هل إن التنوع في التركيبة السياسية للنخب الوطنية يعكس في الوقت نفسه التنوع في التركيبة الاقتصادية التي تملكها.

- هل أثر طبيعة التنافس السياسي الذي نشأ بعد عام 2003 ، وحدود اللعبة السياسية في زج المتغير الاقتصادي خارج آليات الانتقال المرسومة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية أو بالتحديد مع الخطة الامريكية لحرية العراق في جعل الاقتصادي العراقي قائماً على اقتصاد السوق والليبرالية والذي يسهل اندماجه مع الاقتصاد العالمي .
- هل كان للهياكل القديمة الموروثة من النظام السابق،أثرها في منع ظهور مؤسسية اقتصادية ليبرالية ، أم ان الثقافة الوطنية للمجتمع العراقي كانت متشبعة بالفكر القائم على الانتفاع بالسلطة دون النظر إلى الدور والكفاءة، وإنما إلى مقدار الولاء للسلطة أو (النخبة).

أولا : النخب السياسية الوطنية في العراق :

صناعة النخبة أعلى قيمة حضارية يمارسها المجتمع المعاصر في إيجاد من يمثله، والنجاح في إعدادها، هو النجاح في اعداد المجتمع، والتوفيق في توجيهها بالإتجاه السليم هو الذي يحدد درجة فاعليتها وسلامة ادائها وسرعة إنجازها وضمان نتائجها ، ولذلك عرفها الباحثان "موسكا وباريتو" بإنها "الأقلية المنظمة نسبياً التي تحكم الأكثرية غير المنظمة، وهي تسيطر بفضل قدراتها المتفوقة وبفضل رصيدها الثقافي . لذلك فهي تتمتع بالقوة الاقتصادية والسياسية والامتياز والمكانة داخل المجتمع"[1]، وقدمت الكثير من الدراسات حول وجود النخبة السياسية، وعللت تلك الدراسات وجودها إلى أمرين أساسيين:

أولهما : إن المجتمعات لا يمكن لها أن تقاد وتحكم من خلال شخص واحد، مهما بلغت إمكاناته ومقوماته الكارزمية . لأن هذا الشخص سيبقى عاجزاً عن السيطرة داخل مجتمعه، دون وجود طبقة تعمل على احترام أوامره وتنفيذها طوعياً لا بالإكراه.

وثانيهما: وتبعاً لذلك، فإن الجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها لإنها أغلبية، فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها، الأمر الذي لا يتم إلا من خلال إيجاد أقلية تستطيع بتلاحمها وتنظيمها قيادة الأغلبية، وهي تتمتع بمميزات السلطة والنفوذ، ويكون وجود النخبة وفقاً لذلك، مظهراً مشتركاً تشترك فيه معظم المجتمعات والنظم السياسية[2].

1)صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي - أسسه وأبعاده ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1990 ، ص 438-450
2)محمد شطب عيدان، النخبة السياسية واثرها في التنمية السياسية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت ، المجلد 1، العدد 4، 2009، ص 134.

وتبعاً لذلك، تتشكل النخب السياسية من فئات غير متجانسة قد تتخذ أشكالاً متعددة وتقوم بمهام مختلفة، تبعاً للسياق العام في المجتمع، وعلى الرغم من هذا التنوع فإن دورها في بناء الدولة يعد حاسماً،لأن النخب السياسية هي القادرة على تحديد نوع التسويات السياسية، وبالتالي، النتائج السياسية ، وحتى أن الاختلاف في أداء الدولة المؤسسي، في كثير من الأحيان، لايرجع إلى التصميم المؤسسي لوحده، بل إلى التسويات السياسية التي تقف وراءها ، فالتسويات السياسية هي نتيجة للمساومة ليس بين النخب المحلية فحسب، بل أيضا بين النخب والسكان من ناحية،والنخب والجهات الفاعلة الخارجية (الدولية) من ناحية أخرى[3].إذ عادة ما يتم تجاوز التنظيم المؤسسي المعترف به، والذي يتوقف على نوع القضية المطلوب تسويتها، وقوة الحجة التي تنطلق منها هذه النخب، فضلاً عن قوة النخبة في بيئتها وإدارتها لجماهيرها، والعلاقات التي تتمتع بها مع نظرائها أو الجهات المحلية والدولية .

ومن هذه الفلسفة ، فإن سمة الدولة في المجتمعات الديمقراطية تتشكل من خلال النخب. وتاريخياً، لعبت دوراً محورياً في تجارب دولية كالأوربية مثلاً في تشكيل الدولة من خلال الثروة والسلطة التي تملكها ورسم هيكل الدولة، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن هذا المنطلق ، فإن التساؤل الأهم الذي يطرح هو ما هي الظروف الأمثل لنشأة النخب السياسية في البلدان الخارجة من النزاع كالعراق مثلاً؟، من المعلوم أنه وبعد تغيير أي نظام سياسي فإن الديناميكيات تتجه بشكل حاسم في تشكيل أو تقوية النخب، إذ ان الممارسة تسهم في وضع الجهات الفاعلة في تشكيل المرحلة الانتقالية، وغالباً ما تشمل المرحلة الجديدة إلى استبعاد النخب السابقة من المرحلة الانتقالية، أو إلى ادخالها عبر عمليات المصالحة المعقدة . بالوقت ذاته ، فإن التغييرات التي تنتجها عملية بناء الدولة، التي تقودها جهات خارجية أو دولية ذات أهمية حاسمة ، وتحدد هذه العمليات إنتاج وتوزيع الثروة والسلطة، وبالتالي فإنها تولد العوائد والمنافع الاقتصادية التي تسهم في تشكيل او تقوية النخبة ، وبقدر تعلق الأمر بموقف النخبة تجاه الدولة ، فإن الطبقة المهيمنة الجديدة الموجودة في الدولة هي أفضل طريقة لتفضيل مصالحها وقوتها ، وفي الوقت ذاته تميل النخب عند تشكيل الدولة للعثور على قنوات لتنظيم

3)Irena Costantini, State Bulding versus State Formation : The political economy for transition economy for transition in Iraq and Libya , University of Trento , 2015 , P.178

ومتابعة مصالحها[4] ، نظراً لأن السيطرة على رأس المال لم يعد مركزياً أثناء عملية الانتقال ، وهو ما يحفز النخب لأن تتحرك للاستفادة من القطاعات الاقتصادية كالقطاع العام والخاص ، أي يمكن للنخبة أن تأتي من خلال الدولة الضعيفة التي قد تتصرف من خلال قواعدها ولوائحها كعقبة للامركزية في الثروة وتراكم القوة. وهذا الأمر ينطبق على أية حال على النخب السياسية في المرحلة التي اعقبت التغيير في عام 2003، فالنخبة السياسية العراقية أتسمت بالتغير والتغييب لفترات من الزمن، لارتباطها بشكل كبير بحرية ممارسة عملها وطبيعة النظام السياسي، فعادة ما تحاول الأنظمة الاستبدادية اختصار المجتمع وتوجهاته وأهدافه المتباينة والمختلفة برأس السلطة وتوجهاتها ، حتى تحولت النخبة هي الموجهة لأغلبية المجتمع وليس العكس، بمعنى فرض ثقافة النخبة على المجتمع من التوجهات إلى الممارسة، باعتبار ان النخبة السياسية قبل سنة 2003 هي نخبة الحزب الواحد والتي تسيطر عليها فئة واحدة[5]، تعززت على أثره هوية الجماعات الفرعية.

وفي مرحلة ما بعد التغيير، ظهر إلى العلن، وبحرية ،ممارسة عمل النخب السياسية في البلاد ، ومنذ مرحلة سلطة الائتلاف الدولي . ومنحت ضمانات عدة لممارسة عملها ، فقد تضمن الدستور الدائم للبلاد في عام 2005 مبادئ تتعلق باعتماد الفدرالية وإنشاء الأقاليم وحرية تكوين التجمعات، معززاً ذلك، بنصوص تتعلق بادارة الثروات وهيكلية مسؤوليات القطاعات الاستخراجية النفطية والاقتصادية بالعموم ، وبشكل خاص المواد (111) و(112) المتعلقة بالإدارة اللا مركزية للثروة النفطية، والمواد الأخرى ذات العلاقة مما حفز على فرض أسلوب لا مركزي بإدارة الشؤون السياسية والاقتصادية[6]. هذا الأمر، ولد تنظيماً سياسياً لا تحكمه قواعد ثابتة ومؤسسية من القوى والنخب السياسية، كما لا تتوفر لدى تلك القوى القدرة على بناء التوافق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدم العملية السياسية [7]، وهذا من شأنه أن يسهل الانقلاب والتبدل واستمرار وضع الأزمة . فمن ناحية لا يوجد احترام لقواعد اللعبة السياسية على النحو الذي أقره الدستور بسبب بعض فقراته السائبة ، ولذلك لم يعد توزيع المناصب السياسية مرتبطاً بنتيجة الانتخابات بقدر ارتباطه بضرورة وجود ممثل عن الطائفة أو

4) Irena Costantini, op cit , P. 178

5)Ofra Bengio, Iraq's New Political Elites: A Dream Come True?,http://www.gloria-center.org

6)عصام الجلبي، النفط والصراع السياسي في العراق ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، نيسان 2012، ص 6.

7)مهدية صالح حسن ، الديموقراطية واعادة بناء المواطنة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 53، بغداد: 2017، ص 64.

الجماعة العرقية، وضمن هذا السياق يذكر الحاكم المدني بريمر بأن "الانقسامات العرقية التي سيطرت على الساسة العراقيين، تجدها أقل وضوحاً بين العراقيين العاديين"[8] ، بما يعني أن مشروع المحاصصة والتصارع هو مشروع نخبوي . وبحكم طبيعة الممارسة العملية المتولدة من أغلب النخب السياسية تكشف ايضاً من أن العراقيين لا يقبلون الخروج من هذه المحاصصة. بسبب حالة " الهستريا [9] الطائفية التي لم تضع أمام الناس خياراً، إلا اختيار ممن هو من طائفتهم، وحتى من الذين لا يعرفونهم. وكان لانعدام العدالة في توزيع الموارد والثروات وخصوصاً في المرحلة التي سيطرت فيها السلطة الدكتاتورية في البلاد، وحيف سنوات العقوبات الاقتصادية على العراقيين، شكلت واحدة من المنطلقات الأساسية في تعبئة وشحذ هوية الجماعة، لتدخل مرحلة الصراعات المجتمعية على أساس طائفي. حتى باتت النخبة السياسية في العراق وبالخصوص في تلك المرحلة تتسم بالآتي:

1-ارتباط النخب السياسية الوطنية معظمها بالتيارات القومية والأثنية والدينية والعشائرية.

2-إنتماءاتها المختلفة لم توضح مسار معين لخطاباتها، بل اتسم الخطاب السياسي بالازدواج الآيديولوجي في محاولة منها للتوفيق بين التوجهات المختلفة (التخبط والهشاشة الآيديولوجية).

3- اقتصار الخطاب والبرنامج السياسي على العمليات الاسقاطية للآيديولوجيات أو التوجهات التي تتعارض معها، ومحاولة التغيير القسري للواقع طبقاً لطروحاتها. ولذلك فإن وعودها لا تتعدى حدود الأمل في كثير من الأحيان.

4- اصطناعية النخب واستعجالها للتغيير في الإتجاه الذي يخدمها .

تلك الصفات أسمهت بشكل واضح في تشخيص النخب من خلال رسالتها إلى الجمهور ، إذ عادة ما تكون رسائلها إلى الناس محملة بمزيد من زرع الخوف والتلاعب بالنظام العام بما يخدم مصالحها، فضلاً عن، إن الطبيعة القبلية والأثنية للمجتمع ساهمت بشكل كبير في ترتيب أوضاع النخب السياسية[10] ، من خلال جعل المنهاج الحكومي قائم على توزيع الوظائف بينها ،

8) بول بريمر، عام قضيته في العراق، https://download-policies-laws-pdf

9) الوصف منقول من عبد الخالق حسين ، هستيريا فتاوى الحرب الطائفية، لمصلحة من؟ 22/ حزيران 2013 - http://www.tellskuf.com

10)Saad Sahi Abbas and Norafidah Binti Ismail, Corrupt Practices of the Political Elites in Iraq after 2003, Foreign Invasion: From the Perspective of Transparency International, International Journal of Trend in Research and Development, Volume 4, No1, 2017, p. 529

وبدأت تستخدم الاحزاب السياسية موارد الدولة كقنوات للسيطرة ، من خلال استخدام الآليات السابقة في ادارة الدولة. وبغض النظر عن كون التغيير إيجاباً أو سلباً، محققاً لمصلحة الجماهير، أو غير محقق لها، عبر مجموعة من الوسائل المختلفة التي توفرها وظائف النخبة السياسية. وفي اطار التاثير المتزايد لهذه النخبة في أحداث التغيير، فإنها بدأت بوظيفة حفظ توازنها داخل المجتمع عن طريق اندماجها وتجددها. لأنه عند مقارنة أسلوب وسلوكيات هذه النخبة نجد بأن أهدافها متبدلة بالبيئة والوضع العام للبلاد.

ثانيا ـ سمات الاقتصاد العراقي ومظاهر تشكيلاته ـ

مر الناتج المحلي الإجمالي في العراق بتغيرات عدة، ناتجة من السياسات التي اتبعتها النظم السياسية المتعاقبة في ادارة البلاد ،وأصبح على أثرها الاقتصاد الوطني أكثر القطاعات تضرراً نتيجة لتلك السياسات، وخصوصاً قرارات الحرب التي خاضها النظام السياسي، وما تلاها من العقوبات الدولية التي فرضت على العراق، وعلى اقتصاد البلاد بالتحديد، مما كبحت تلك الممارسات بشكل كبير أي فرصة للنمو أو التنوع ، ويبين الشكل (1) حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ممتداً لمجموعة من السنوات، والذي يوضح مقدار الاخفاق الذي أنتاب الاقتصاد العراقي خصوصا في عقد التسعينيات من القرن الماضي ، فضلاً عن مقدار الارتفاع الكبير في الناتج المحلي، الذي تحقق بعد التغيير في 2003 ورفع العقوبات الدولية عن العراق. ومن الملاحظ ان تركيبة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لأي دولة عادة ما تتالف من التصنيف القطاعي المتبع عالمياً، كالقطاع الزراعي، والصناعي ... وتكون التركيبة فيما بين هذه القطاعات نسبية ، بمعنى التفاوت حسب القدرات والطاقات والميز التي يتمتع به البلد المعني، فالاقتصاد الأمريكي مثلاً، الذي يبلغ ناتجه المحلي الإجمالي 18.5 تريليون دولار، تتوزع مكوناته بين القطاعات الرئيسة، إذ يشكل قطاع الخدمات 79% منه ، ثم الصناعي 12% ، وبعدها الزراعي 9%[11]، وهذا التنوع القائم على عدم التناسب في المكونات القطاعية للاقتصاد الامريكي يولد ضغطاً متفاوت على النخب السياسية الأمريكية تبعاً لذلك التفاوت، بمعنى ان قطاع الخدمات سيكون تمثيله أوسع وأكبر لدى النخب السياسية الامريكية .أما التقسيم

11)World Bank Data, https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS?locations=US

القطاعي في العراق فإنه يتفاوت عن الموجود في الدول المتقدمة،إذ يتشكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق من القطاعات الأساسية الآتية [12]:

- القطاع الصناعي : وتشتمل على قطاعات الصناعة الاستخراجية والتحويلية فضلاً عن قطاع الكهرباء والماء والتشييد والبناء.
- القطاع الخدمي : ويشتمل على الخدمات الحكومية كالتربية والتعليم والصحة والادارة العامة والتجارة والمطاعم والفنادق والمواصلات والتخزين وقطاع المصارف.
- القطاع الزراعي .

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي للعراق لمجموعة من السنوات (مليار دولار)

Source: Trading Economics , https://tradingeconomics.com/iraq/gdp

وبتجميع نسب القطاعات الثلاث، فإن القطاع النفطي سيأخذ الحصة الأكبر بموازاة أو زيادة عن تلك القطاعات، ففي ذروة الحرب مع إيران وصلت حصة إيرادات النفط من الناتج المحلي الإجمالي إلى 61%، في حين شكلت النسبة المتبقية البالغة 39% حصة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية[13]، وفي المدة التي أعقبت ذلك ، وبالتحديد في تسعينيات القرن الماضي انعدمت حصة عوائد النفط من الناتج المحلي الإجمالي ، نتيجة للعقوبات الدولية التي فرضت

12)محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الرابعة، بغداد ، 2010، ص102
13)البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، 2016، ص 18.

على العراق بسبب غزو العراق للكويت والذي يتضح من الشكل (2) لذلك ارتفعت حصة القطاعات السلعية والخدمية والتوزيعية من تشكيلة الناتج المحلي . أما بعد الإطاحة بالنظام في سنة 2003 ورفع العقوبات عن العراق ، بدأ تدريجياً النمو في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع حصة عائدات النفط في الصادرات العراقية التي باتت تشكل 99% من الموازنة العامة للدولة العراقية ، علماً بأن الطبيعة الهيكلية للموازنة الاتحادية التي يتم إقرارها سنوياً لتصدر على شكل قانون للموازنة العامة الاتحادية في البلاد تخضع لتجاذبات بين الكتل (النخب) السياسية في البرلمان.

هذه الطبيعة المعقدة للبناء الهيكلي للموازنات وإخضاعها إلى توزانات النخب السياسية، ساهمت في رفع حصة ايرادات النفط في تشكيلة الناتج المحلي الإجمالي من 27.5% في 2004 إلى 64.3% في 2005 ، ونخفضت في سنة 2009، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، والإنخفاض الثاني الذي يتبين من الشكل (2) فيبدأ من العام 2014 وما تلاها من سنوات بسبب انخفاض أسعار النفط، واحتلال داعش لأجزاء من البلاد مما عطلت قدرة العراق التصديرية من المنافذ الشمالية.

شكل (2)

حصة عائدات النفط من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للسنوات من 1970- 2015.

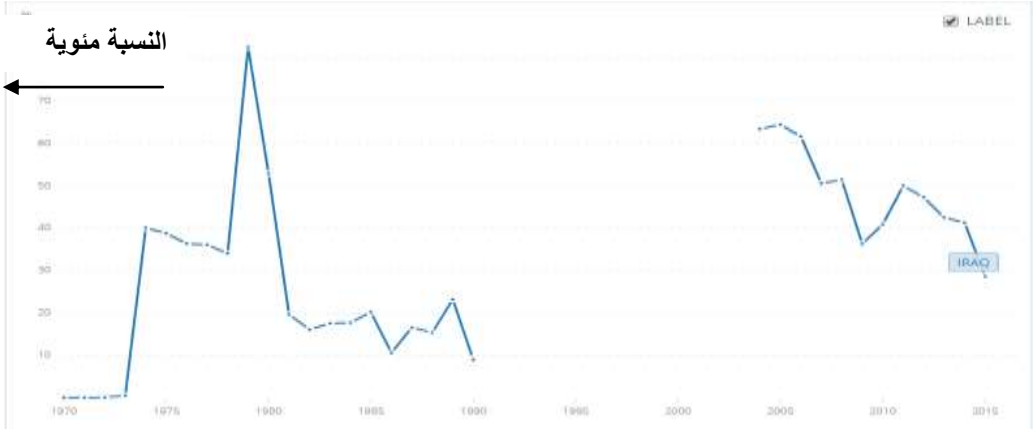

Source: World Bank , https://data.worldbank.org

من الشكلين (1) و(2) يتضح حجم ترافق مسار إيرادات النفط مع الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل مسار الأخير رهن العوائد المتحققة من مبيعات النفط وقد أسهمت العوامل السياسية والأمنية غير المستقرة في إحداث اختلال في هيكل الناتج، من خلال تراجع أداء قطاعات اقتصادية، بسبب الإهمال والتهميش لمدة طويلة من الزمن، على الرغم من المحاولات الضعيفة من الدولة من أجل دعمها. الأمر الذي جعل العرض الكلي غير مواكب لفائض الطلب الكلي، مما أجبر الدولة على اعتماد الاستيرادات، من أجل تغذية ذلك الطلب المتنامي. هذا بدوره وضع قيداً على جميع المبادرات والمساعي الرامية إلى إعادة إحياء الاقتصاد العراقي. فالنمو السنوي لكل القطاعات الاقتصادية كان متذبذباً، مشيراً ذلك، إلى خلل بنيوي واضح في تركيب الناتج ونموه السنوي، فالأهمية النسبية لقطاع الزراعة خلال السنوات التي أعقبت الإطاحة بالنظام السابق كانت نسبتها 10.6% وانخفضت إلى 6.7% في 2014 [(14)]، أما القطاع الصناعي بدون النفط فنسبته ظلت تتراوح في الغالب عند (2 ~ 3 %) من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الماضية . في حين أن قطاع الخدمات شكلت نسبته من الناتج المحلي بين (30~43 %) ، مما يعني ان هذا القطاع يأتي من حيث الترتيب بالمرتبة الثانية بعد القطاع النفطي.

أما من حيث التشغيل، فبالرغم من أن قطاع النفط هو الأعلى انتاجية في تشكيل الناتج الإجمالي، إلا أنه أقل تشغيلاً للقوى العاملة ، لأن نسبته 2% من حجم التشغيل في البلاد ، في حين أن القطاع الأعلى في امتصاص العمالة هو قطاع الخدمات، ومن ثم قطاع الصناعة، وأخيراً قطاع الزراعة[15]. وعلى الرغم من استيعاب قطاع الخدمات لاعداد العمالة بشكل يفوق القطاعات الأخرى، لكن معدل البطالة في تزايد مستمر على أثر تزايد عدد السكان من جهة، وارتفاع أعداد المؤسسات التربوية والتعليمية الحكومية والأهلية، التي تعد من الجهات المهيأة لليد العاملة على الصعيد المحلي والتي لا تتوافق أنظمتها التعليمية مع سوق العمل، الأمر الذي يجعل من القوى العاملة تتزايد بالكم لا بالنوع.

14)الأرقام ماخوذة من : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سنوات متفرقة.
15)وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة ، سنوات متفرقة.

ثالثا . الاقتصاد السياسي في ممارسات النظم السياسيـــــة العراقيـــة .

اتضح أن الملامح والوظائف والأهداف المناطة بالاقتصاد السياسي العراقي تغيرت بمرور الزمن بسبب :

1-تغير الانظمة السياسية المتعاقبة على حكم العراق والتي اختلفت توجهاتها وأهدافها التي ارتسمت من خلالها السياسة العامة في البلاد والأهداف التنموية التي عملت على تطبيقها.

2-التغيرات التي أنتابت الاقتصاد العراقي ذاته نتيجة لظروف أدت إلى تغييرات هيكلية في مكونات الاقتصاد العراقي وبالنتيجة المكونات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي.

وبقي نتاج العلاقة بين المتغيرين السابقين يتحملهما الفرد العراقي والمجتمع والاقتصاد بالعموم. فالتجربة تؤكد أن تراكم سوء استعمال الإيرادات، كانت من العوامل الرئيسة في مشاكل الدولة الحالية[16]، وقد فسرت هذه التراكمات وعي العراقيين بازدهار الثروة (ثروة النفط) وطرق الحصول على الهبات المترتبة من تلك الثروة، خاصةً أن ليس هناك من سجل للتقدم الاقتصادي الكفوء في عموم الممارسة الاقتصادية للدولة العراقية، بل على العكس،إذ سجل التاريخ الاقتصادي للعراق بأن النمو السريع والآني سجل نتائجه السلبية في الآجل، وهو ما نلحظه من تراكمات سلبية سابقة أصبحت واقعاً في وقتنا الحاضر. فقد أفضت الزيادة الحادة في أسعار الهيدروكربونيات، إلى تركيز الاهتمام بمفهوم الدولة الريعية، وبرز الاعتماد الواسع على موارد النفط كمصدر رئيس للايرادات ، وهو ما أفضى إلى ازدياد دور الدولة في الاقتصاد العراقي، لأن الدولة هي التي تحصل بمفردها على عائدات النفط، باعتباره سلعة ذات بعد سيادي. وتبع ذلك، أن أدت الدولة دور الوسيط بين القطاع النفطي المنتج للريع وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الإنفاق الحكومي للعائدات النفطية الضخمة ، مما مكن الدولة من توزيع الريع على السكان، وبالمقابل أتخذت آليات توزيع الريع أشكالاً مختلفة منها: التوظيف الحكومي ومجانية التعليم والصحة والتوسع في تقديم الخدمات العامة الأخرى، وسياسات الدعم للسلع الغذائية الرئيسة والوقود والكهرباء . وهو ما أدى لاحقاً إلى انتعاش الاقتصاد العراقي وتحقيق زيادات كبيرة في التشغيل على مستوى القطاع العام، ورافق الارتفاع الكبير في العائدات النفطية العراقية، انخفاض أهمية تكوين وتراكم رأس المال الخاص ، فيما زادت قدرة الدولة على

[16]) صبري زاير السعدي، الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق، المستقبل العربي ، العدد 378، 2010، ص 45

تمويل الإنفاق العام إذ استحوذت الإيرادات النفطية على 70,1% من إيرادات الميزانية العامة خلال المدة 1974 – 1980 ، فيما زاد نصيب القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 81% للسنوات تلك[17]. وعلى أثر ذلك، بدأ يخلق المال ووفوراته نمطاً جديدا للعلاقة بين النظام السياسي والمجتمع، تجسد في أحد أبرز أشكاله في صعود قوة وسلطان الدولة، والذي انعكس على النخبة السياسية الحاكمة التي كانت تتشكل حينذاك فقط من كوادر الحزب الحاكم ، وبالتالي لا توجد أي نخبة منافسة في الداخل كونها مارست النمط الاستبدادي في الحكم. لتبدأ على أثرها عمليات "التأميم" لحقوق الناس بالتدريج، وهو ما فتح باب الفساد لدى السلطة والاستبداد والتفرد وعسكرة الدولة والمجتمع ، لأن لا رقيب على سلطان النخبة في إدارة الدولة. وإذا ما وضعنا بالأذهان أن سلطات نخبة النظام السابق مهدت لها تراكمات وممارسات الأنظمة العسكرية الثلاث، التي حكمت البلاد منذ انقلابات 1958 – 1968[18]، كون ان احتكار السلطة تولد مؤسسياً وجاء بالتدريج على الأراضي الزراعية عبر قوانين التسوية والإصلاح الزراعي وتجريد مجلس الإعمار العراقي الذي أنشىء في العهد الملكي، من صلاحيات استثمار أصول عوائد النفط لصالح المشاريع الاستثمارية لتقع كل العوائد المالية بيد الحكومة ، بعدها تم تأميم الصناعات الناشئة ، وأممت التجارة الخارجية، والجزء الأهم من التجارة الداخلية، والمدارس والجامعات والمستشفيات والخدمات الرئيسة، والحياة المصرفية. من جانب آخر ولدت هذه الممارسات، من الناحية الثقافية، أجيالاً عديدة نشأت وتربت واكتسبت مفاهيمها وثقافاتها من مفاهيم تلك المرحلة الطويلة من احتكار الدولة وممارساتها. وخلقت هيكلاً للحكم ليس من السهولة إبعاده بمؤسسة قادرة على استبداله على أقل تقدير بسبب تربية المواطنين على تلك الصيغة المشبعة بقيم ومفاهيم الاستبداد والشمولية[19]. وهو أمر بات جلياً فيه بعد عام 2003 ، الذي فسر صعوبة العلاقات بين النخب السياسية الوطنية وأفراد المجتمع العراقي في استيعاب بناء نظام ديمقراطي مؤسساتي، يراقبه الشعب ويتفاعل معه. فالدولة المحتكرة تنتج الاستبداد والتسلط والفردية. ولذلك ضلت النظرة إلى الدولة العراقية على أنها دولة مكرمات وهبات وقبائل ، بسبب ابتعادها عن المؤسسية وخضوع هياكلها إلى المزاجية الاستبدادية . وهذه الصيغة

17) نبيل جعفر عبد الرضا، دور الدولة في الاقتصاد العراقي، http://www.ahewar.org/debat/show

18)Jonathan E. Sanford, Iraq's Economy: Past, Present, Future, Report for Congress, Washington , 2003,p. 3-5

19) فرانك كنتر ، الاقتصاد السياسي للعراق : اعادة التوازن في مجتمع ما بعد الصراع ، ترجمة مهند طالب ، دار اوما ، 2015، ص 121.

السلوكية تم إعادة تدويرها بصيغة أو أخرى في مرحلة ما بعد النظام السابق. لأنها كانت حافزاً للبروز السريع للنخب السياسية، فضلاً عن ضمان ديمومة بقائها بفعل:

- الانهيار السريع لمؤسسات النظام السابق والذي ولد فراغاً يمكن ملؤه من قبل النخب السياسية الجديدة.
- تأثير الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافة الاقتصادية التي كانت مشبعة بالمفاهيم السلطوية، وتوكيل شؤونهم إلى الآخرين.
- الأوضاع الاقتصادية في العراق كانت منهارة بفعل نظام العقوبات الدولية المفروضة عليه، والتي تتطلب انتشالاً لا محدود في الجوانب كافة.
- النخب السياسية لم تكن مؤهلة في إدارة العملية الانتقالية على الرغم من من كونها كانت تتواجد خارج العراق وفي البلدان المتقدمة.
- مزايا السلطة والاوضاع الاقتصادية تدفع نحو تكرار تجربة الاستبداد.

رابعا: الموقف الدولي من النخب السياسية الوطنية:

منذ تسعينيات القرن الماضي ونتيجة للتحولات في النظام العالمي، بدأت الجهات الدولية تكون فاعلة بشكل متزايد في بناء الدولة المعاصرة ، وعلى الرغم من ارتفاع حدة التدخل الدولي في الشؤون العالمية من خلال "إجماع واشنطن" على سبيل المثال، إلا أنه من الضروري التأكيد على أن هذه الجهود ظلت محدودة في قدرتها على التحول ما لم تتمكن من البناء على قاعدة كبيرة من الدعم الداخلي ، وما لم تكن تلك الجهات الفاعلة المحلية الرئيسة ملتزمة، فإنه لا يمكن عمل شيء من الخارج ، وبدون امتلاك أصحاب المصلحة الرئيسة (المجتمع) لعملية بناء الدولة[20] . وفي العراق بدأت الجهود الدولية بالتنسيق لإنهاء سلطة النظام السابق منذ تلك المدة وفقاً لهذا المنطق، من خلال سياسة محاولة تبني نخب وقيادات سياسية جديدة للعراق في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون ، في وقت لم يكن فيه مبدأ غزو العراق لغرض الإطاحة بالنظام السابق خياراً مطروحاً. على الرغم من أن إدارة كلينتون كانت غير راغبة في بذل الجهود لإزالته ، إلا أن الإدارة وضعت خططًا لرحيله في نهاية المطاف. ويقترح قانون تحرير العراق في سنة

20)Verna Fritz and Alina Rocha , Understanding statebulding from political economy prospective , Overseas Development Institute , UK:2007, P. 21

1998، والذي ينص على تقديم المساعدة لجماعات قيادات المعارضة العراقية، من أجل البث الإذاعي والتلفزيوني ، فضلاً عن نقل حوالي 97 مليون دولار من المعدات العسكرية إلى هذه القيادات[21]. ومع تغير الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع النظام السابق في العراق بعد أحداث 11 أيلول سنة 2001 ، فقد استمرت إدارة بوش في التخطيط لتغيير نظام الحكم في العراق ، وواصلت العمل مع هذه النخب السياسية المعارضة في الخارج ، ومع بعض التنظيمات في شمال العراق وبالتحديد في مناطق الكرد. وساد لدى الإدارة الأمريكية فكرة مفادها بأن تثبيت النخب السياسية الوطنية ، يعد أهم مرحلة لإعادة إعمار العراق في مرحلة ما بعد النظام السابق .إذ قام البنتاغون ووكالة المخابرات الأمريكية بتوفير مبلغ 340 ألف دولار أمريكي شهريًا لتقديم معلومات استخبارية عن أركان هذا النظام ، والمساعدة في دعم وتطوير مجموعة معارضة فعالة من العراقيين. ووفقًا للدبلوماسي الامريكي "مارتن إنديك" ، الذي اقام علاقات مع النخب السياسية المعارضة في الخارج ، فقد أوضح بأن واشنطن بدأت عملية فرز للقيادات والنخب السياسية المعارضة، التي يمكن أن تدير البلاد بعد الإطاحة بالنظام السابق[22]. وإن لم يكن هناك تركيز في مقدار إمكانية تلك النخب في إدارة الشؤون العامة في البلاد ومنها القطاع الاقتصادي.

لقد شكل وصول المحافظين الجدد إلى البيت الابيض تغييراً في الرؤية الأمريكية والدولية نحو التغيير في العراق باتجاه الاحتلال العسكري المباشر ، وبدأت عملية مكثفة نحو تجميع القيادات والنخب السياسية العراقية المعارضة ، بهدف أن يكونوا جزءاً من عملية ادارة التحول في العراق ، وصارالتركيز نحو تمكين هذه القيادات السياسية لعدة اسباب منها: أولاً إنها قيادات معروفة، ولدى الولايات المتحدة معلومات كافية عنها ، فضلاً عن كونها تتمتع بإرث تأريخي طويل في النضال ضد النظام السابق، والجانب الثاني هو عدم إمكانية الوصول إلى النخب السياسية الموجودة في العراق، بسبب العزلة الدولية المفروضة على العراق من جهة، والطبيعة السلطوية للنظام الدكتاتوري التي لا تسمح بإمكانية الوصول المباشر إلى تلك القيادات. ومن هنا بدأ البنتاغون بتشريع هذا التوجه، وعزل أي رأي آخر من داخل الإدارة الأمريكية يعمل على عدم التركيز على النخب السياسية المعارضة في الخارج، أو يحاول التعويل على النخب السياسية

21) Carrie Manning, Political Elites and Democratic State-building Efforts in Bosnia and Iraq, Democratization Journal , no:13, USA: 2014, p.727.

22)Ibid,

المعارضة للنظام الموجودة في داخل العراق، إذ تم إقالة "توماس واريك" من فريق مكتب إعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية، كونه لم يكن يدعم النخب السياسية المعارضة في الخارج، والذي كان البنتاغون وبالخصوص وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" يفضلهم كجزء من عملية الانتقال في البلاد[23].

بعد ذلك، انتقل الاختلاف في موضوع التعامل مع النخب السياسية الوطنية التي تدير العراق إلى الرئيس الأمريكي "بوش" والبيت الابيض ،إذ عارض إنشاء حكومة مؤقتة من المعارضين قبل الحرب، والتي دعا إليها البنتاغون ، لأنه يعتقد أن أولئك الذين بقوا في العراق يجب أن يكون لهم دور ورأي في تشكيل النظام السياسي. وأن يكونوا جزءاً من الحكومة الانتقالية[24]. إلا أن ضغوط البنتاغون دفعت إلى تعويل إدارة الرئيس بوش على النخب السياسية العراقية المعارضة في الخارج كونها الأنسب لقيادة التحول الديموقراطي في العراق ، ولذلك وصف "ماثيو فاكارو" مدير عمليات السلام في عهد كلينتون، وخلال السنوات الأولى من إدارة بوش ، موقف إدارة بوش من بناء الدولة العراقية على النحو التالي: "تحرير الشعب ، وتثبيت القيادة (النخب) الجديدة ، قيادة عملية التحول ، وتزويد هؤلاء القادة بجيش وطني"[25]. واتفقت مع هذا الرأي مستشارة الأمن القومي الامريكي "كونداليزا رايس"، التي أكدت على الإبقاء على نمط المؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة قبل سنة 2003، على اعتبار إمكانية استمرارها بالعمل، وإنما يتم استبدال الجهات المسؤولة عنها بالشخصيات الجديدة (النخب السياسية) وأوضحت رايس بأن " الهدف هو أن نهزم الجيش العراقي ، وهزيمة الجيش العراقي لا تعني أن المؤسسات ستنهار بل ستبقى صامدة، كل شيء من الوزارات إلى قوات الشرطة. وسنتمكن من جلب قيادة جديدة، لكننا سنبقي الجسم (الهيكل المؤسسي) على حاله، ونملأ هذا الجسد المؤpسسي بالقيادات الجديدة من النخب السياسية [26]. ليضع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد خطة تتمثل في السماح للشعب العراقي "بالتجمع بطريقة أو بأخرى واختيار سلطة مؤقتة من نوع

23)Nora Bensahel and Others, After Saddam Prewar Planning and the Occupation of Iraq, Rand Corporation, USA, 2008, p. 63.

24) Carrie Manning, op cit, p. 728

25)Ibid, p. 728

26)Ibid, p. 727

ما. ثم ستقترح هذه المجموعة (النخب السياسية) دستورا وسلطة أكثر ديمومة من نوع ما. وعلى مدى بضعة أشهر ، سيختار العراقيون حكومتهم من قبل الشعب العراقي"[27].

تعكس طبيعة التوجهات التي أطلقها رموز الإدارة الامريكية، تناقضاً صارخاً أمام الأهداف التي وضعها الكونغرس الأمريكي في عملية إسقاط النظام السابق واستبداله بآخر، يفترض أن يكون نقيضاً عنه، من خلال تثبيت نظام مؤسسي قادر على ادارة البلاد في الفترة الإنتقالية نحو الحرية السياسية والليبرالية الاقتصادية ، إلا أنه توفر اعتقاد راسخ فيما بعد لدى القادة الأمريكان في إدارة البيت الأبيض بأن تثبيت النخب، هو مفتاح التغيير الناجح للنظام. ليضع التحالف الدولي والمنظمات الدولية دافعهم الأول في تثبيت النخب الوطنية، التي يعتقد أنها تتمتع بالمؤهلات الديمقراطية المناسبة، ثم تترك موضوعة بناء المؤسسات لهم. وعلى أثر ذلك، وفر إزالة النظام الشمولي فرصة للنخب السياسية والجهات الفاعلة، لإقامة مراكز السلطة من تلقاء نفسها من خلال الهياكل الموروثة [28]. وبعد ورود التقييمات السلبية للدور الذي مارسته هذه النخب، باعتبار أن هذا الاقتراح لم يسر وفق ما مخطط له، بدأت تلك الأطراف الدولية نحو خطوة موازية، وهي إنشاء مؤسسات "تمثيلية" تعمل فيها النخب، مع التركيز على بعض المحاور ذات الأهمية، والتي من المفترض أن يكون لهذه المؤسسات بعض المصداقية لدى الشعب العراقي. وفي كلتا الحالتين، وجدت الجهات الدولية الداعمة أن المضي بالاتجاهين، وهما بناء مؤسسات الدولة وتثبيت أوضاع النخب السياسية، كانا على حد سواء أكثر تعقيدا، وأقل فائدة مما كان متوقعاً، من حيث وضع الأساس لإقامة دولة ديمقراطية مستقرة[29]. كون أن الجهات الدولية انطلقت في رؤيتها نحو النخب السياسية على أنهم يمتلكون الصفات التي يريدونها في دعم عملية انشاء ديموقراطية مستدامة ، وبالتالي فإنه بالإمكان أن يحققوا أهداف هذه الجهات الدولية في بناء دولة ليبرالية قائمة على حرية سياسية، واقتصاد مؤسسي قائم على السوق،

27)U.S. Sending Iraqi Exile to Help in Iraqis Rebuilding, FOXNEWS, published 26 April 2003, http://www.foxnews.com

28)Gareth Stansfield, The reformation of Iraq forgien relations: New elites and enduring legacies, International Affairs Journal, No;86, UK:2010, p. 1401

29)Daniel Byman, An Autopsy of the Iraq Debacle: Policy Failure or Bridge Too Far?, Security Studies journal, Vol:17 Issue: 4, USA, 2008,P.620

وكذلك فإنه سيكون بالإمكان رعاية هذه النخب من خلال منحها السلطات وقيادة الهياكل الأساسية في الدولة [30].

وبعد التقييمات المستمرة، تلمست الجهات الدولية الاخفاقات المترتبة على الخطوات التي اتبعتها، إذ نقلت صحيفة واشنطن بوست عن مسؤول أمريكي في بغداد قوله في ذلك الوقت: "إن الفكرة التي انطلقنا منها بأننا سوف نأتي إلى هنا، وننشئ الوزارات، ونحولها إلى سبع مجموعات معارضة عراقية كان أمراً غير واقعي. لاننا قدمنا لهم فرصة، وقمنا بتمويل البعض منهم. لكنهم لم يتمكنوا من فهم تصرفاتهم في إدارة البلاد، لأنهم أصبحوا معرقلين للتحول الديموقراطي"[31] .

خامسا: السلطة والإدارة الاقتصادية عند النخب السياسية الوطنية:

يؤطر بيت الحرية الأمريكي (Freedom House) ومؤسسات بحثية أخرى[32] ، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية السياسية، من حيث دور المؤسسة الصناعية أو الخدمية والبنوك في صناعة القرار السياسي، وصنع السياسات العامة، بتاكيد علاقة التأثير والتأثر من خلال اخذ عينات من نماذج اقتصادية لدول العالم المختلفة سواء المتقدمة، أو النامية أو تلك التي تستقر تحت معدلات النمو، ومقارنة أداء الأدوار السياسية للنخب السياسية فيها ومدى تأثيرها في الترتيبات السياسية والاقتصادية، وتبين أن الدول التي يتجاوز حجم القطاع الخاص فيها أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي، يتحكم فيها رجال الاقتصاد في صنع سياسات البلد، وبإمكانهم التحكم في مجريات الانتخابات من خلال الثقافة التي تغرس بمرور الزمن لدى الناخبين أو المؤيدين (جمهور النخبة). ولو قارنا بين الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي يتألف من 87% منه لصالح القطاع الخاص، و 13% لصالح القطاع الفدرالي الحكومي[33]، فإننا نجد أنه من المستحيل تجاوز القاعدة الاقتصادية تلك، سواء في الانتخابات، أو اتخاذ القرار من قبل النخب السياسية الأمريكية للحزبين الرئيسيين مثلاً، بل حتى أن رموز القطاع الخاص نجدهم شركاء في النخب السياسية أيضاً... في حين تتناقض الصورة في العراق،لأن النشاط الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي يمتاز بضخامته،

30) Carrie Manning, op cit, p. 725

31)Ibid, p. 728

32)See more : About the Freedom in the World , Freedom House, https://freedomhouse.org/ and Frazer Institute , and Fraser Institute, www.fraserinstitute.org

33)Eduardo Martinez Abascal, Who contributes to the Growth to U.S Economy?, 11/12/2014, http://blog.iese.edu/

وهذا الدور الحكومي المتميز ناتج من إيرادات الريوع النفطية، كون أن الدولة العراقية غير قادرة على خلق موازنات اتحادية بمورد بديل عن النفط، مع ارتفاع واضح لدور هذه الريوع في الناتج الإجمالي. وهو ما أضاع بالمقابل فرص الاستثمار الوطني، وتعظيم الإنتاج الوطني، والانصراف عن تأسيس تراكم مادي حقيقي ، بسبب انغماس المجتمع عبر توجهات الدولة نحو تعظيم الهبات، مما قاد بالمقابل وبفعل سياسات الانفتاح المشوشة، إلى خلق قطاع رأسمالي أهلي تواق للربح وإلى دفع أمواله وأرباحه إلى الخارج، ولصيق أو تابع للنخب السياسية. وبالمقابل، ترك للسلطة مهمة تعويض المخاطر الناتجة من أخطاء القطاع الخاص، مما جعل المال العام أكثر عرضة للنهب والسرقة، وسط بيئة اقتصادية وإدارية توصف بالأكثر فساداً على مستوى العالم.

إزالة السلطة الدكتاتورية وما ولدته من اضطراب، أعطت الهياكل التي خلفها هذا النظام مساحة وفرصة لمجموعة النخب الفاعلة لإقامة مراكز السلطة من تلقاء نفسها بدفع من الجهات الدولية الفاعلة [34]. حتى صار مفهوم ادارة الدولة لدى النخب السياسية، تعني كمية وكيفية السيطرة على السلطة، وبالتالي فقد بحثت معظم هذه النخب والمجموعات عن التمايز وكذلك الانفصال عن بقية المجتمع في كثير من الأحيان[35]، كون أن فكرة العلاقة مع الجماهير قائمة على مقدار الهبات والتوظيف والمنافع، وأصبحت النخب في كثير من الأحيان تشعر بأن الديمقراطية تحد طموحها، فاتبعت سياسات لم تكن على سبيل المثال معززة للعقد الاجتماعي ، بل مفتتة للعلاقة بين الدولة والمواطن، لأنها تبحث دائماً عن مزيد من السلطة والنفوذ لتحقيق ما تصبوا إليه، وعندما لا تستطيع الحصول على ذلك، فربما تلجأ إلى المعارضة أو تعطيل العمل الحكومي[36]، ويتضح ذلك من سياسات الحكومات السابقة، حينما شعر بنية البرلمان انتزاع السلطة منها، فعملت على تعزيز قبضتها على السلطة، من خلال بناء مجموعة تشاركية صغيرة متماسكة من الموظفين، تتألف من مجموعتين : الأولى: الأسرة والحلقة المقربة من العائلة وإشغالهم المواقع الحساسة في الحكومة، والثانية: منح أتباعها من الحزب نفسه الوظائف العامة في الدولة العراقية، وهاتان المجموعتان أصبحتا لهما شبكة من الضباط والموظفين تجاوزت سلطتها سلطة مجلس الوزراء[37]. وبعدها

34)Gareth Stansfield, op cit, p. 1401

35)Luis Garrido Vergara , Elites, political elites and social change in modern societies, REVISTA DE SOCIOLOGÍA, N: 28 ,2013, p. 32.

36)Acemoglue and Robinson, Economic Origins of Dictatorship and Democracy, P. vii , www.untag-smd.ac.id/.../DEMOCRACY%20Economic%20Origins%20of%20Dictator...

37)Toby Dodge, State and society in Iraq ten years after regime change: the rise of a new authoritarianism, International Affiars , No: 89 , Issue: 2, 2013, p. 245.

سيطرت الحكومة على السلطات الرقابية والوكالات المستقلة التي أنشاتها الجهات الدولية في العراق مثل لجنة النزاهة، واللجنة العليا المستقلة للانتخابات، والبنك المركزي، ومفوضية حقوق الانسان .

وهذا الأمر نتج عن سياسة ملء الهياكل القديمة لمؤسسات الدولة العراقية بالنخب السياسية الجديدة، لأنه ولد غموضاً لدى القائمين على تلك الإدارات في اعتماد الأنموذج الليبرالي الجديد، محفزاً إياها على توظيف تلك الإدارات لمصالح حزبية وفئوية لأتباعها[38]، وهذا الارتباط بين هشاشة الدولة من جهة، والاستبدادية السياسية لبعض النخب السياسية من جهة أخرى، كونها مكنت من خلق مصادر ثابتة للإيرادات نابعة من طبيعة الموارد والمساعدات الخارجية والأنشطة غير المشروعة ، واستغلال الأوامر السياسية الهجينة، وخلق التوترات، فضلاً عن عدم المساواة بين المكونات[39]. ليعزز هذا المنطلق المطالبات من نخب سياسية أخرى، بضرورة اعتماد أنظمة متفرقة كاللامركزية في الادارة أو الانفصال. وفي ظل هذه البيئة المشوشة فإن اعتماد النظام اللامركزي وفق النمط الاقتصادي المتبع، فإنه ممكن أن يأتي بمخاطر هائلة من ضمنها سطوة القوى المحلية أو الوطنية ، تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الحكم، وتشتت السلطة والموارد المالية وانتشار الهياكل الانتخابية، والمنافسة المالية، والارتباك الأكثر للمسؤوليات والتوترات الانفصالية، وعدم المساوة في التنمية بين الكيانات اللامركزية، وتآكل القوى المركزية . فضلاً عن التلاعب بسهولة في الانتخابات المحلية من خلال التدابير التخويفية التي تلجأ إليها النخب.

لتكون من إفرازات النظام الانتقالي (الهجين) الجديد في ادارة الدولة الإنفلات الأمني وتدفق التمويل الخارجي للأحزاب، مع وجود ثغرات وأوجه قصور قانونية أخرى، بما في ذلك عدم وجود لوائح تتعلق بضبط تمويل الأحزاب والسماح بمزاولة مهامها، ساهم في إضعاف الهيئات المكلفة بتنفيذ الشفافية والمساءلة[40]، فبدءاً من عام 2006 بدأت التقارير الدولية تؤشر عن مستويات مرتفعة من الفساد المالي والاداري في العراق، واستقراره بالمراتب العشر الأخيرة من مجموع دول العالم. وبالتحقق من حجم الفساد ، نجد بأن أكثر جهتين تستحوذان على النسب الأعلى من الفساد هما الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية الممثلة بالبرلمان، والمبين في الجدول(1) ومن ثم تأتي بعدهم دوائر الخدمة

38) Masudul Alam Choudhury, The Future Models of Arab Political Economy, World Future Journal, No; 67, 2011, p.447.

39)Louise Anten and Others, The Political Economy of State-building in Situations of Fragility and Conflict: from Analysis to Strategy , Netherlands Institute of International Relations, Amsterdam: 2012, p.50.

40 Mieczysaw P. Boduszynski, Iraq Year of Rage, Journal of Democracy, Vo: 27, No:4,USA 2016, p.121.

المدنية . وهاتان الجهتان تشغلهما النخب السياسية. فقد استفادت النخب من نقل تلك المظاهر السلبية إلى خلق حالة من التصارع السياسي بين الشركاء والمعارضين. دافعة سلوكياتها إلى تحليل الكلفة / العائد بمواقفها، إذ بدا أن الإبقاء على حالة التصارع بين النخب، يحقق الكثير من المنافع في ظل التنافس السياسي وتجنب محاولة إنهاء التصارع أو الدخول في تصادم مباشر، وإنما الإبقاء على حالة تحقق منافع كبيرة كالمقاولات والعقود عبر نظام المحاصصة ....، وكل هذه الأمور خلقت ما يمكن تسميته بالصراعات المربحة (Profitable Conflict)[41]في العراق، والتي تنعكس على المجتمع، وهو مايفسر حالات الصراع والصدام الأهلي. فإن تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية والخدمية، والاعتماد على الموارد الطبيعية المحتكرة من قبل الدولة، والاغتناء السريع من دون كفاءة ومؤهل، والتوزيع غير العادل للموارد مع ارتفاع مؤشر الفقر، وترهل نسب الشباب، تولد دوامة من الهزات الاجتماعية سببها فخ الفقر–الصراع (Poverty- Conflict Trap).

جدول(1)

نسب الفساد المدرك في مؤسسات الدولة العراقية حسب مؤشر الفساد لعام 2016

أكبر المؤسسات فساداً	الفساد المدرك فيها
الأحزاب السياسية	%47
الهيئات التشريعية	%34
مؤسسات الخدمة المدنية	%32
خدمات بيع الاراضي	%32
الشرطة	%30
الخدمات الطبية	%28
التسجيل والتصاريح	%27
القضاء	%26
الخدمات الضريبية	%17

Source: Frank R. Gunter, Political Economy of Iraq (Second edition) Figures and Tables, December 31, 2016, p 10

سادساً: الاقتصاد السياسي العراقي وتوليد النخب السياسية الوطنية:

[41]) السيد البشرى أحمد محمد، الصراع على الموارد: ابعاده العالمية والإقليمية والمحلية، جامعة أفريقيا العالمية، www.iua.edu.sd

تبين فيما سبق، أن نمط إدارة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 شكل خلفية فعلية للصراعات الجارية في البلد على الصعيد المحلي، بسبب استغلال الكثير من النخب السياسية لهذه الأوضاع لأجل مصالحها، وقد عزز ذلك الاستخدام المفرط للموارد الاقتصادية وسط فساد مالي وإداري، وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة. وبسبب فقدان النظرة المستقبلية للمشهد الاقتصادي في العراق لدى النخب السياسية ، فإنه لا يمكن التعرف على التوجهات الاقتصادية لها سواء لتلك التي في الجهاز الحكومي، أو في البرلمان. ومن قراءة الخطط والاستراتيجيات والسياسات، فإن أكثر ما يمكن ملاحظته من القرارات الفعلية والإجراءات العملية، هو التركيز على زيادة الوعود المستمرة للمجتمع بإعادة توزيع الموارد، وهذا التوجه يشل حركة الدولة ويجعلها أسيرة مفهوم دولة الرعاية (Patronage State)، باعتباره الأصلح لتوسيع المنافع المتحققة من الفساد. وقد ولد هذا النمط من الإدارة ما يمكن تسميته بـ "رأسمالية المحسوبية" هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن حرية السوق أصبحت مقيدة بشكل كبير بالمنافع التي تحصل عليها أطراف النخب السياسية، والسعي إلى الربح السريع الممنوح للجهات الفاعلة المفضلة في القطاع الخاص، لأن 62% من أنشطة القطاع الخاص تتم في اقتصاد خفي من أجل عدم خضوعه إلى الضوابط والتعليمات الضريبية[42]، أو ضوابط تتعلق بإدارة الأنشطة الاقتصادية ، وفي حال اللجوء إلى تسجيل الشركات التابعة للقطاع الخاص، فإن هذه الشركات تكون لها شراكة مع الدولة، أو أن تكون شركات تابعة لأحزاب ونخب سياسية لديها أنشطة أعمال مع دوائر حكومية رسمية، كأن تكون مقاولات أو تجهيزات .

العقدة الأهم لإدارة التحول في الاقتصاد العراقي تم خرقه من قبل النخب السياسية العراقية، إذ لعبت دوراً في تآكل الحدود بين القطاعين العام والخاص، وخلقت وضعاً رسمياً تلجأ إليه الجهات الفاعلة إلى الوسائل الخاصة لتعزيز الوظائف العامة، والمكاسب الخاصة في الوقت نفسه، فهي حاولت الاستفادة من الجهاز الحكومي بصورتين ، الأولى من خلال عمليات التوظيف لاتباعها في القطاع العام، ومن جهة أخرى، الاستفادة من المقاولات والعقود مع القطاع الخاص. وهذه الحركة مثلت إستراتيجية للنخب في البقاء والتكيف والتأقلم. وهو ما يمكن أن نسميه التعايش بين السلطة السياسية والسلطة غير المشروعة . وهذا الخطأ ناتج من إعادة

42)Irena Costantini, op cit, p.191.

تعريف أدوار اللاعبين الاجتماعيين – والاقتصاديين – والسياسيين في سياسات الأطراف الدولية والمتحالفة. فضلاً عن، وصفات صندوق النقد الدولي عبر سياسة "الابقاء على الجسد"، التي ولدت بيئة أعمال بيروقراطية غير فاعلة، كون أن الإطار التنظيمي بات يحتوي على قواعد متناقضة بين النظامين الاستبدادي الذي وجد لخدمة السلطة الشاملة، والنظام المؤسسي القائم على اقتصاد السوق ، وهو ما أدى إلى تنامي دور البورجوازية الطفيلية ، ونشوء تحالف "غير المرئي" بين "النخبة" البيروقراطية وبين الفئة الطفيلية في إطار ديناميات العلاقة الزبائنية بينهما، سعيا لتعزيز هيمنة هذه الشرائح[43]. وبالرغم من انكسار مبدأ احتكار السلطة منذ 2003، إلا أن الاقتصاد العراقي أصبح أسيراً مرة أخرى للحالة تلك، لأنه وببساطة مبدأ احتكار السلطة سهل، ولا يحتاج إلى قدحات فكرية من قبل من يمارس السلطة. فمن يريد السلطة عليه ان يوعد بتعظيم الهبات على المواطنين، وبالمقابل فإن المواطن يريد أكثر من دون عطاء لنعود دون أن نعي إلى مبدأ تكريس السلطة واحتكارها، ولكي توسع هذه النخب من هباتها فإن عليها العمل على المزيد من احتكار السلطة، لتتحول كل خدمة عامة إلى مكرمة دون مقابل، لنكون أمام دوامة احتكار السلطة وتوزيع الهبات وعدم الكفاءة ومحصلتها التخلف. وهذا السلوك يمكن تمثيله بالحلقة المفرغة الآتية:

43) صالح الياسر، البرجوازية الجديدة تحث الخطى من الهيمنة الاقتصادية الى الهيمنة السياسية، http://www.bahzani.net

شكل (3)

إعادة توليد السلطة لدى النخب السياسية العراقية من خلال الادارة الحكومية

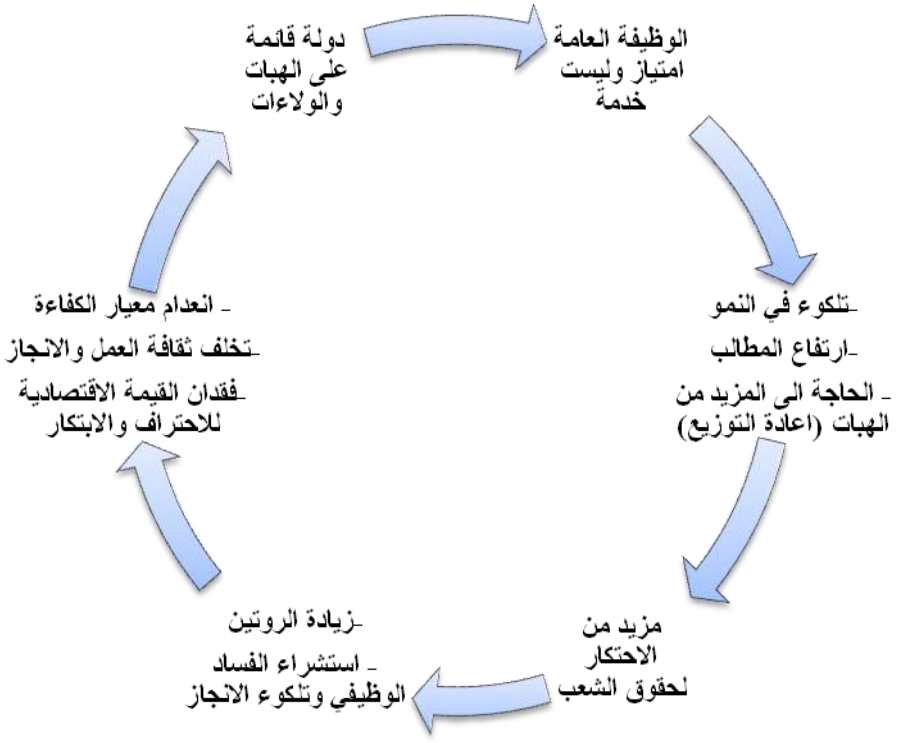

المصدر : الشكل من إعداد الباحث

هذه الحلقة المفرغة رصدت بصورة جلية بعد هبوط أسعار النفط في عام 2014، إذ لوحظ أن أوجه منافذ الفساد بدأت تتغير في مؤشرات منظمة الشفافية من العقود والمناقصات الحكومية إلى التلاعب في بيع الأراضي (الجدول 1)، ولكن الحقيقة التي ساندت هذه المظاهر السلبية هي أن الثقافة المجتمعية المكتسبة شكلت محفزاً لبروز هذا النمط من الادارة، فهناك أجيال نمت وتربت واكتسبت مفاهيمها وثقافتها من مفاهيم تلك المرحلة الطويلة من احتكار الدولة وممارساتها واستيلائها على جميع مرافق الاقتصاد والاجتماع. ناهيك عن أن هناك كتلة كبيرة من رأس المال رافق الحكومة أدى إلى ضعف المؤسسات،وانهيار المنظومة الأمنية ونظام العدالة الجنائية ، مع استهداف المسؤولين الحكوميين والقضائيين المطالبين في قضايا الفساد ، وانعدام مستوى المبادرة من قبل الحكومة والبرلمان المقدمة بشكل جدي لتقليل الفساد . لتتحول قضايا

الفساد ضمن الأجندات والصفقات السياسية . هذه العوامل جعلت من أبعاد الفساد تتخذ مجرى آخر مقوياً النخب الجديدة كأداة للسلطة في حكم البلاد.أنتج دولة هشة تتميز بضعف المؤسسات وافتقار قدرة الدولة للوفاء بمهامها الأساسية(44).أيضاً ، خلقت السلوكيات الاقتصادية التي بني عليها الاقتصاد العراقي تنازعاً وتناقضاً حاداً بين النخب السياسية، فمن هو في السلطة يحاول أن يبحث عن مركزية شديدة في الإدارة الاقتصادية، ومن هو خارج السلطة يبحث عن لا مركزية في ادارة الشؤون الاقتصادية تصل إلى حد المطالبة بالاستقلال كما حصل في استفتاء تشرين الأول 2017 في منطقة إقليم كردستان العراق، والمظاهرات المطالبة بإقامة فدرالية في المناطق الغربية من العراق سنة 2013 ، وحتى تلك المطالبات التي نادت بإقامة فدرالية في مناطق البصرة والجنوب الغنية بالنفط . وهو أمر يعكس بأن هذا النمط من الإدارة الاقتصادية يعمل على تحطيم النسيج الاجتماعي(45). لأن الفدرالية في ضوء دولة الرعاية تجعل العراق معرضاً بشكل كبير إلى الانفصال(46). في حين استغلت عملية وضع الموازنة السنوية لأغراض المحاصصة السياسية، لأن الموازنة العامة الاتحادية قائمة على نظام موازنة البنود. والتي تعني موازنات مدورة تنفق ما تم الحصول عليه من عائدات سنوياً ، لتتفق هذه الآلية مع المحاصصة (الكوتا) المشكلة للحكومة، وهي حكومة المشاركة السياسية، بمعنى أن البنود الاستثمارية توزع على النخبة السياسية المشكلة للحكومة والبرلمان . هذه الطريقة ساهمت في تعثر الادارة الاقتصادية ، بسبب ان الاقتصاد السياسي يقوم أساساً على عائدات النفط من جهة، وان المسؤولين الحكوميين يتسمون بعدم الكفاءة من جهة أخرى ، كما أن تشكيلة الحكومة القائمة على مبدأ حكومة الشراكة الوطنية ساهم في خلق هذه الاخفاقات ، ليتشكل هذا المثلث المعزز للطائفية والفئوية والمحفز لخلق بيئة الفساد والعمولات وعدم الكفاءة.

طريقة إدارة الاقتصاد السياسي من قبل النخب السياسية جعل طريقة الانتفاع من المناصب والتمسك بها أقرب إلى فلسفة الأوليغارشية (المنفعة المادية). وهو ما أوصل الوضع إلى ما يمكن تسميته بـ "الاستبدادية التنافسية" في استخدام موارد الدولة، سواء في الانتخابات أو كسب

44)Verna Fritz and Alina Rocha , op cit, p.9.

45)Joseph Sasson, Iraq: Oil Price and Economic Management, MEEA 15TH, International Conference, Doha:2016, p. 17.

46) Lawrence M. Anderson, Theorizing Federalism in Iraq, Regional and Federal Studies, University of Liverpool, London : 2014, p. 19.

التأييد، فعلى سبيل المثال تحولت البنود الاستثمارية في الموازنة الاتحادية للبلاد الى مشاريع منفعة ، كان من نتاجها فقدان مبدأ التخطيط والترابط بين النفقات الاستثمارية السنوية. ذلك لأن أبواب الفساد غيبت الجدوى الاقتصادية والتنموية من المشاريع الاستثمارية، ليكون التوقف في انجاز المشاريع الاستثمارية السمة الغالبة في الموازنات الاتحادية للبلاد منذ عام 2005 إلى يومنا هذا ، فهناك الآلاف من المشاريع الاستثمارية التي لم تنجز ومتوقف العمل بها. ناهيك عن أن هذه السياسة التنموية أدت الى تراجع الخدمة العامة، وعدم القدرة على استيعاب التطورات في النمو السكاني.لأن تشريع موازنة بسقف سنة واحدة يجعل من الصعب على وحدات الإنفاق التخطيط وتنفيذ مشاريع رأسمالية متعدد لسنوات تراعي الأفق المستقبلي.

الاستنتاجات.

1- السياسات التي اتبعها النظام الدكتاتوري من خلال احتكار السلطة الاقتصادية خلقت فجوتين هيكليتين في عملية الانتقال الاقتصادي ، أولهما سيادة مبدأ الولاء بدل من الكفاءة في العمل ، والثانية الاغتراب الاجتماعي والاقتصادي للنخب السياسية الوطنية.

2- الطبيعة الاقتصادية لتركيبة الناتج المحلي الاجمالي في العراق تشجع على خلق طبقة سياسية منتفعة من الموارد الريعية ولا تنفك تنفصل عنه. ولذلك هذا النمط الاقتصادي للنخب أدخل الاقتصادي العراقي في فجوة متسعة من الاعتماد على عائدات النفط في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي.

3- أغلب النخب السياسية الحالية في العراق، تم تنظيم دورها في مرحلة ما قبل سقوط النظام الدكتاتوري من قبل الجهات الدولية ، وقامت هذه الجهات الدولية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبمشورة المنظمات الدولية بإحلال هذه النخب محل أجهزة النظام السابق التي تتسم بالفساد. ولذلك فإن التغيير لا يعني تبديل أنموذج إدارة القوة ، بل على العكس من ذلك تم إحلال هذه النخب في النظام الجديد المتجذر وغير الكفوء.

4- على عكس النخب السياسية في العالم المتقدم، والتي تنمو وتتطور من واقع الجماعة، فإن معظم النخب السياسية في العراق، وبحكم نمط إدارتها للاقتصاد السياسي للبلاد، ستكون نخباً ظرفية نفعية وحتى مصطنعة بأهدافها . وأي تغيير أو تبدل في نمط الإدارة الاقتصادية سيعني انتهاء الظروف التي أوجدتها، ولذلك فهي تحاول جاهدة بعدم تغيير نمط الإدارة الاقتصادية.

5- إن الرأي الذي عملت عليه المنظمات الاقتصادية الدولية والمتمثل بتأجيل الاصلاحات الاقتصادية إلى أن تصبح مؤسسات الدولة قوية، هو أمر غير واقعي، وأدى إلى انتكاسة في الوضع الاقتصادي للبلاد، لأن النظام الجديد في الإدارة خلق تناقض في إدارة الدولة حفز بتأسيس قواعد الفساد، وتغييب الأطر المؤسسية، وسيادة ثقافة دولة الرعاية، أو الواهبة . بتحويل احتكار هياكل الدولة ومؤسساتها من احتكار النظام السابق إلى احتكار النخب السياسية، وهو أمر ولد ما يمكن تسميته بـ "الديمقراطية الاستبدادية ".

6- ضعف الخبرة الاقتصادية، أو إهمال عملية الانتقال المؤسسي في الجانب الاقتصادي من قبل النخب السياسية العراقية في إدارة الدولة العراقية لم يوفر استدامة لتوفير الاستقرار على الصعد كافة.

7- في ظل الصورة الحالية للإدارة السياسية للبلاد، وفي حال إنهيار دور الموارد الريعية في تشكيل الاقتصاد العراقي ، كإنخفاض أسعار النفط مثلاً ، فإن النخب السياسية وعبر أذرعها ستعمل على تعظيم الاحتكارات في الاقتصاد الوطني، وإيجاد فرص بديلة في الانتفاع مثل السيطرة على الأراضي، وتحويلات الملكية، كما حصل بعد انهيار أسعار النفط، والذي ارتفعت أبواب الفساد المدرك فيه إلى المرتبة الثالثة في سنة 2016.

التوصيات

1- الاهتمام بمبدأ إنشاء المفوضيات والمجالس المستقلة، ولسقوف زمنية محددة وتكون برعاية دولية، أما من منظمات أو دول صديقة لها ظروف مشابهة للعراق، مهمتها إدارة عملية الانتقال الاقتصادي، واستثمار عائدات النفط في البنى التحتية.

2- إنشاء مجلس أعلى للتخطيط الوطني، ومهمته حصر موارد الفساد المتأتية من الجهاز التنفيذي الحكومي، وتأميم واردات النفط من السيطرة الحكومية، والأملاك العامة، وكل قطاع سيادي يسهم في تحويل الدولة العراقية الى دولة احتكار.

3- تركيز الاهتمام بموضوع المشورة والتعاون الدولي سواء من قبل دول لها تجارب ناجحة ومشابهة للظروف السائدة في العراق، كدول أوربا الشرقية مثلاً ، أو مع منظمات دولية تعنى بتهيئة ظروف الانتقال في البلدان المتحولة . وهذا الأمر سيؤدي إلى إعادة تنظيم اللعبة السياسية على وفق مبادئ وشروط مقيدة تحدد من قبل أطرافها ويلتزم بها المتنافسون.

4- تطوير طبقة من رجال الأعمال العراقيين، وإعادة توطينهم، وتوطين رأس المال المحلي والأجنبي، عبر حزم تشريعية وتنفيذية ذكية قابلة للتعديل، تعطي ضمانات حتى وإن كانت سيادية، لأنها ستكون كفيلة بمزاحمة بيئة الفساد في البلاد.

5- التركيز على المنظومة القيمية والاخلاقية للمجتمع وسلوكيات بناء الذات من خلال تحفيز الجوانب الثقافية، حتى تكون هذه المنظومة أكثر رجاحة في تمييز الوعود والبرامج التي تطلقها النخب السياسية الوطنية .

6- تصميم برنامج حكومي يستجيب للمجموعات ذات الدخل المنخفض ، ويساعد على إنتاج طبقة وسطى متنامية من حيث الدخل والتعليم والمهارة في ريادة الأعمال. و تعزيز برنامج تنمية اقتصادي تكون آلياته وأهدافه في زيادة فرص العمل والتخفيف من الفقر. والتوصل إلى حل دقيق بين الاعتماد الكبير على عائدات النفط ، والحاجة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي عبر تطوير نظم الجباية الحكومية مقابل الخدمات العامة ، بما يسهم في عزل الجهات غير الكفوءة، ويعظم المنافع المتحققة مكانياً في المجتمعات الأكثر التزاماً في تسديد تكاليف الخدمة.

المصادر

- بول بريمر، عام قضيته في العراق، https://download-policies-laws-pdf
- السيد البشرى احمد محمد، الصراع على الموارد: أبعاده العالمية والاقليمية والمحلية، جامعة افريقيا العالمية، www.iua.edu.sd
- صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي – أسسه وأبعاده ، مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1990 .
- صالح الياسر، البرجوازية الجديدة تحث الخطى من الهيمنة الاقتصادية إلى الهيمنة السياسية، http://www.bahzani.net
- صبري زاير السعدي، الاقتصاد السياسي لتنامي قوة النفط في العراق، المستقبل العربي ، العدد 378، 2010.
- عبد الخالق حسين ، هستيريا فتاوى الحرب الطائفية، لمصلحة من؟ 22/ حزيران 2013 . http://www.tellskuf.com
- عصام الجلبي، النفط والصراع السياسي في العراق ، تقرير مركز الجزيرة للدراسات ، نيسان 2012.
- فرانك كنتر ، الاقتصاد السياسي للعراق : إعادة التوازن في مجتمع ما بعد الصراع ، ترجمة مهند طالب ، دار اوما ، 2015.
- محمد شطب عيدان، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية ، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت ، المجلد 1، العدد 4، 2009.

- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الرابعة، بغداد ، 2010.
- مهدية صالح حسن ، الديموقراطية وإعادة بناء المواطنة ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 53، بغداد: 2017.
- نبيل جعفر عبد الرضا، دور الدولة في الاقتصاد العراقي، http://www.ahewar.org/debat/show
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل والقوى العاملة ، 2004 و 2010.
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، 2012 و 2014.

REFRENCES:

- **Irena Costantini, State Bulding versus State Formation : The political economy for transition economy for transition in Iraq and Libya , University of Trento , 2015 .**
- **Ofra Bengio, Iraq's New Political Elites: A Dream Come True?,http://www.gloria-center.org**
- **Saad Sahi Abbas and Norafidah Binti Ismail, Corrupt Practices of the Political Elites in Iraq after 2003, Foreign Invasion: From the Perspective of Transparency International, International Journal of Trend in Research and Development, Volume 4, No1, 2017.**
- **Trading Economics , https://tradingeconomics.com/iraq/gdp**
- **World Bank Data, https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS?locations=US**
- **World Bank , https://data.worldbank.org**
- **Jonathan E. Sanford, Iraq's Economy: Past, Present, Future, Report for Congress, Washington , 2003.**
- **Verna Fritz and Alina Rocha , Understanding statebulding from political economy prospective , Overseas Development Institute , UK:2007.**

- **Carrie Manning, Political Elites and Democratic State-building Efforts in Bosnia and Iraq, Democratization Journal , no:13, USA: 2014.**
- **Nora Bensahel and Others, After Saddam Prewar Planning and the Occupation of Iraq, Rand Corporation, USA, 2008.**
- **U.S. Sending Iraqi Exile to Help in Iraqis Rebuilding, FOXNEWS, published 26 April 2003, http://www.foxnews.com**
- **Gareth Stansfield, The reformation of Iraq forgien relations: New elites and enduring legacies, International Affairs Journal, No;86, UK:2010.**
- **Daniel Byman, An Autopsy of the Iraq Debacle: Policy Failure or Bridge Too Far?, Security Studies journal, Vol:17 Issue: 4, USA, 2008.**
- **Freedom House, https://freedomhouse.org/**
- **Fraser Institute, www.fraserinstitute.org**
- **Eduardo Martinez Abascal, Who contributes to the Growth to U.S Economy?, 11/12/2014, http://blog.iese.edu/**
- **Luis Garrido Vergara , Elites, political elites and social change in modern societies, REVISTA DE SOCIOLOGÍA, N: 28 ,2013.**
- **Acemoglue and Robinson, Economic Origins of Dictatorship and Democracy, www.untagsmd.ac.id/.../DEMOCRACY%20Economic%20Origins%20of%20Dictator**
- **Toby Dodge, State and society in Iraq ten years after regime change: the rise of a new authoritarianism, International Affiars , No: 89 , Issue: 2, 2013.**
- **Masudul Alam Choudhury, The Future Models of Arab Political Economy, World Future Journal, No; 67, 2011.**
- **Louise Anten and Others, The Political Economy of State-building in Situations of Fragility and Conflict: from Analysis to Strategy , Netherlands Institute of International Relations, Amsterdam: 2012.**
- **Mieczysaw P. Boduszynski, Iraq Year of Rage, Journal of Democracy, Vo: 27, No:4,USA 2016.**
- **Frank R. Gunter, Political Economy of Iraq (Second edition) Figures and Tables, December 31, 2016.**
- **Joseph Sasson, Iraq: Oil Price and Economic Management, MEEA 15TH, International Conference, Doha:2016.**
- **Lawrence M. Anderson, Theorizing Federalism in Iraq, Regional and Federal Studies, University of Liverpool, London : 2014.**